الإطار المفاهيمي للتكامل في العلاقات الدولية

الدكتور جداوي خليل

أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية – جامعة الجلفة

Abstract (باللغة الأجنبية)

International relations have governed a range of variables related mainly to the concepts of cooperation and integration on the one hand, and conflict and contrast on the other, through which the States attempted to build relationships of different nature from time to time, sometimes with a cooperative character and sometimes described as a nature of conflict. In light of the different internal and regional situations. The development of these concepts (cooperation, conflict) especially in the post-cold war era, has become the direction of the countries based on cooperation and integration in various areas within the emergence of the need to cluster in order to achieve common goals and interests. As well as the growing threats and challenges to security "in its comprehensive economic, political, social and cultural sense, especially those related to the escalation of conflicts and regional conflicts and the struggle over vital resources (water, natural gas and oil). Through which it cooperates with other countries.

Cooperation, as a modern economic and social order, is a pattern of human organization in which a group of persons with common interests, based on a combination of personal and material capabilities and capabilities, are united on the basis of voluntary and equal rights and duties, democratic governance and development processes Economic and social development aimed at raising the standard of living of members economically, socially and culturally.

Keywords: integration; Cooperat; Conflict;

الملخص (باللغة العربية)

حكمت العلاقات الدولية مجموعة من المتغيرات المتعلقة أساسا بمفهومي التعاون والتكامل من جهة والصراع والتباين من جهة أخرى، فحاولت من خلالها الدول بناء علاقات تختلف طبيعتها من فترة زمنية لأخرى، فكانت تارة تحمل الطابع التعاوني وتارة أخرى توصف بأنها ذو طبيعة صراعية. وفي ظل اختلاف الأوضاع الداخلية والإقليمية. وبتطور هذه المفاهيم (التعاون،الصراع) خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، أصبحت توجهات الدول تقوم على أساس التعاون والتكامل في مختلف المجالات ضمن ظهور الحاجة إلى التكتل من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة. وأيضا في ظل تنامي التهديدات والتحديات التي تخص الأمن "بمفهومه الشامل، الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الثقافي، وخاصة تلك المتعلقة بتصاعد الصراعات والنزاعات الإقليمية والصراع على الموارد الحيوية (كالماء، الغاز الطبيعي والبترول). هذا

ما جعل الدول تعمل على بلورة مجموعة من الآليات من خلالها تتعاون مع دول أخرى.

فالتعاون، بوصفه نظاماً اقتصادياً واجتماعياً حديثاً، فهو نمط من أنماط التنظيم الإنساني الذي تتحد فيه مجموعة من الأشخاص تربطهم مصالح مشتركة، يقوم على تجميع القدرات والإمكانات الشخصية والمادية، على أساس من الطوعية والمساواة في الحقوق والواجبات، ويعتمد أسلوب الإدارة الديمقراطية، ويسهم في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف رفع مستوى حياة الأعضاء اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

الكلمات المفتاحية: التكامل ; التعاون; الصراع ;

المقدمة :

اتجهت العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد فشل نظرية توازن القوى نحو نمط جديد من التنظيم الدولي القائم على تفعيل العلاقات البينية وإيجاد القواسم المشتركة التي تلتقي عليها الوحدات السياسية بهدف إشباع حاجات مواطنيها وتامين مصالحها الحيوية، وهذا ما اصطلح عليه علماء العلاقات الدولية بالتكامل الدولي.

ونتيجة لتطور العلاقات بين الوحدات القومية، أصبحت نظرية التكامل على درجة كبيرة من الأهمية خاصة فيما يتعلق بإقامة علاقات السلم الدولي وتحقيق الرفاهية، وتناول نظريات التكامل الدولي يجري في سياق تحليل واقع العلاقات الدولية، وتحليل الخبرة الدولية في مناطق معينة في معالجة قضايا التي تجاوزت الدولة القومية منفردة، كقضايا الاقتصاد والأمن والتكنولوجيا1 .

وعلى ضوء ذلك تكون إشكالية الدراسة كالتالي:

ما هي أسس التعاون و عوامل التكامل بين الدول، ومعوقات ذلك في عصر العولمة؟.

ولاجال الاجابة على الاشكالية، قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية

المبحث الثاني: عوامل نجاح العملية التكاملية

المبحث الثالث: مبررات وعوائق التكامل الدولي

تقديم:

حكمت العلاقات الدولية مجموعة من المتغيرات المتعلقة أساسا بمفهومي التعاون والتكامل من جهة والصراع والتباين من جهة أخرى، فحاولت من خلالها الدول بناء علاقات تختلف طبيعتها من فترة زمنية لأخرى، فكانت تارة تحمل الطابع التعاوني وتارة أخرى توصف بأنها ذو طبيعة صراعية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية

تعددت التعريفات لمفهوم التكامل، ويرجع ذلك أساسا إلى اختلاف ومحاور الاهتمام لدى الباحثين، بالإضافة إلى كثرة فروع العلوم الاجتماعية التي تناولت موضوع التكامل.

المطلب الأول: تعريف التكامل الدولي

إن البحث عن المدلول اللغوي للتكامل نجد أصوله في الفكر الغربي في الكلمة اللاتينية integritas التي تعني تجميع الأشياء وربط الأجزاء المفصولة وتجميعها كما ورد استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفور oxford الانجليزي وهذا المعنى يتفق تمام مع المعنى الدارج لكلمة تكامل التي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون مناه كل ولحد2. أما في اللغة العربية فورد التكامل في قاموس " لسان العرب"

[1]- عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 7.

[2]- بونعاس شائب شاكر، (**التكامل الاقتصادي مابين دول أسيا ودول الخليج العربي**)، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 03.

بمعنى التمام وهو مشتق من فعل كمل وكامل شيء أي تمت أجزاءه.

أما اصطلاحا فالتكامل هو حالة من التوافق والانسجام بين أجزاء أو أطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما بحيث تكون خصائص أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها 1.

أما كارل دويتش فقد قدم تعريفه الأول الذي عرف فيه التكامل بأنه العلاقة بين الوحدات التي تؤدي إلى زيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها، ينتج عنه خواص للنظام ما كانت لتوجد لو بقيت منفصلة عن بعضها البعض2.

أما ارنست هاس Ernest Haas فعرف التكامل بأنه العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية في دول متعددة ومختلف، على نحو مركز جديد يكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة القومية3 .

أما اميتاي اتزيوني Amitai Etzioni فقد عرف إلى التكامل بأنه العملية التي بواسطتها يقتنع الفاعلون السياسيون في العديد من الأوضاع الوطنية المتميزة بتغيير ولاءاتهم، وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد وكبير4، وبذلك نظر إليه كشرط للتوحيد السياسي، أي أن عملية التكامل سابقة لعملية التوحيد، فهو يرى أن المجتمع يمتلك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف أو الإكراه حيث يكون لهذا المجتمع مركز لاتخاذ القرار بدور توزيع الثواب والعقاب داخل المجتمع ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب5 .

فيما قدم ليون ليندبارغ Lion Lindberg دراسة عن السوق الأوروبية المشتركة وعرف فيها التكامل بأنه العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة. أو هو العملية التي تقنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد6 .

وذهب جون غالتيك Johan Galting في تعريفه للتكامل بأنه العملية التي يشكل فيها طرفان أو أكثر طرفا واحدا، وعندما تنتهي عملية التشكيل نكون أمام حالة تكامل وبالمقابل إذا انقسم طرف إلى طرفين أو أكثر فإننا في حالة الانقسام نكون أمام تفكك وانحلال7 .

وهناك من يرى أن هناك إرباك بين الباحثين في استخدام مصطلح التكامل، فبعض الباحثين يعرفه كعملية، وآخرون كحالة نهائية، ومازال البعض الآخر يجمع بينهما من الناحية العملية، إذ غالبا ما يستخدم الباحثون كلمة التبادل البيني Interchangeably، أين القارئ يمكن أن يجد صعوبة

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، الجزء 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص 779.

[2]- السيد عبد المنعم المراكبي: **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2001، ص 28.

[3]- صابر سالم، (**التكامل الإقليمي في إفريقيا دراسة تقيميه للاتحاد الإفريقي 1999-2010**)، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 16.

[4]- عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، مرجع سابق، ص 15.

[5]- صابر سالم، (**التكامل الإقليمي في إفريقيا دراسة تقيمية للاتحاد الإفريقي 1999-2010**)، نفس المرجع ، ص16.

[6]- عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، نفس المرجع ، ص 17.

[7]- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، دار كاظمة للنشر والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص 272.

في معرفة زمن وجوده. وهناك تعريف آخر يحدده في عملية أو حالة من الأجزاء المشكلة داخل الكل Forming Pasts Into a Whole. ويركز غالتيك Galting على خلق فواعل جدد. أما هاس Haas فإنه يرى التكامل "عملية خلق الجماعات السياسية المعرفة في مصطلحات مؤسسية وموقفية" لكن "تهتم دراسة التكامل الإقليمي بكيف ولماذا تنازل الدول عن السيادة، وكيف ولماذا يجتمعون الاندماج والطوعية والامتزاج مع جيرانهم، وبالتالي بفقدون السيادة واقعيا بينما يبدعون تقنيات جديدة لحل النزاع بينهم، التعاون الجهوي والمنظمة والأنظمة الفرعية، يمكن أن تساعد في تفسير مراحل طريقها، لكن لا يجب عليهم أن يركبوا مع الحالة الناتجة".

وهناك من يعرف التكامل بأنه "العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة، وإذا فهمنا الوضع الحالي على أنه سلسلة من التفاعلات والتمازجات بين عدد من البيئات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية فإن على التكامل أن يحدد العملية التي يتم من خلالها زيادة هذا التفاعل بهدف المساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية والبيئات الوطنية"1 .

وفي بداية التسعينات بدأ بعض المهتمين بهذا الموضوع بالتركيز على الأبعاد المؤسساتية والبنوية في تعريفهم للتكامل، وبذلك اقترح جون دي فيري Johan Di Firi أنه من الممكن تعريف التكامل "باعتباره عملية لصياغة وتطوير المؤسسات التي يتم من خلالها توزيع مجموعة قيم محددة بشكل سلطوي على مجموعة من الفاعلين أو الوحدات السياسية، وباختصار فإن التكامل على المستوى الدولي يفهم كعملية خلق مؤسسات". ويعتقد كم من أ ج ر قروم A.J.R.Groom واليكس هيروقليدس Alexis Heraclides بأن التكامل "كحالة يحدث عندما تتوفر شروطه وكعملية عندما يكون بين وحدات سياسية مهيئة للاندماج وتلك الرافضة له، وهنا نكون أمام حالتين من الرفض والقبول أي بين وحدات سياسية تعمل على تحقيق عملية التكامل، وأخرى رافضة لذلك وتعمل على مواجهته2 .

أما كارل دويتش Karl Deutch فيركز على الأمن الجماعي في تحديد معنى التكامل، ويعرفه في مناسبة أخرى بأنه تلك الحالة التي "تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة أن تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي3 .

إن التكامل ينشأ من تفاعلات الدول ومصالحها وإستراتيجياتها فينظر إلى عمليات التكامل من منظور نفعي، أو بعبارة أخرى من حيث القوة والسلطة المستندة إلى وحدات إقليمية ذات سيادة لتعزيز مركز هذه الوحدات وقدراتها بالنسبة لبعضها البعض.

ويمكن أن نعرف التكامل بأنه الحالة الناتجة عن التحول من علاقات القوة الى علاقات السلم بين فواعل النظام الدولي عبر تنشيط الروابط الاقتصادية والوظائف الفنية والتعاون التقني وصولا إلى حالة من التوحيد السياسي.

المطلب الثاني: تعريف التعاون الدولي

[1]- عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، مرجع سابق، ص 16.

[2]- صابر سالم، (**التكامل الإقليمي في إفريقيا دراسة تقيمية للاتحاد الإفريقي 1999-2010**)، مرجع سابق، ص 18.

[3]- عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، مرجع سابق ، ص 17.

في اللغة العربية التعاون هو تبادل المساعدة أو المشاركة أو المؤزرة1 .

اقترن مفهوم التعاون Cooperation منذ القدم بتبادل العون والمساعدة بين الفرد وغيره من الأفراد والجماعات، ويمكن أن يعبر عنه بأنه اتحاد قدرات وموارد كل فرد مع قدرات وموارد الآخرين لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجموع.

أما التعاون، بوصفه نظاماً اقتصادياً واجتماعياً حديثاً، فهو نمط من أنماط التنظيم الإنساني الذي تتحد فيه مجموعة من الأشخاص تربطهم مصالح مشتركة، يقوم على تجميع القدرات والإمكانات الشخصية والمادية، على أساس من الطوعية والمساواة في الحقوق والواجبات، ويعتمد أسلوب الإدارة الديمقراطية، ويسهم في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف رفع مستوى حياة الأعضاء اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

ومنذ القرن التاسع عشر رأى بعض المفكرين في التعاون نظاما اقتصاديا جديدا يعالج المساوئ التي تعاني منها المجتمعات الرأسمالية، وانتشرت التعاونيات في تلك المجتمعات واتخذت أنواعا عديدة أهمها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وجمعيات العمال التعاونية الإنتاجية والزراعية.

أما في علم الاجتماع فيعرف التعاون على انه "عملية اجتماعية يضم فيها الأفراد جهودهم في شكل منظم ليصلوا إلى أهداف مشتركة تعود بالمنفعة على جميع الأفراد، وجاء في كتاب عزيز حسبي أن التعاون "العمل جماعيا والتعاون الدولي هو عملية التنسيق بين دولتين أو أكثر في انتظار نتائج مرضية للطرفين2 .

ويرى دافيد متراني David Mitrany أنه يمكن إقامة مجتمع دولي مسالم وخال من الحروب عبر التعاون في المجالات الاقتصادية المنفعية3 ، ويؤكد في نظريته الانتشار الدولي أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى إذ أن التعاون في حقل ما نتج عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون،ولكن إقامة هذا التعاون ستؤدي إلى خلق حاجات جديدة وبالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات أخرى4 .

ويتخذ التعاون أشكالا عديدة يمكن النظر إليها من خلال ثلاث زوايا5 :

- أطراف العلاقة: فلو نظرنا لعلاقات التعاون من خلال هذه الزاوية، لوجدنا أنها تكون ثنائية أي تتم بين دولتين، أو جماعة والتي تتم بين أكثر من دولتين، وغالبا ما تتم العلاقات التعاونية الثنائية خارج المنظمات الدولية، أما العلاقات التعاونية الجماعية فنجدها على العكس من ذلك، حيث تتم داخل المنظمات الدولية الاقتصادية كمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الدول المصدرة للبترول.
- المساعدات: وهي التي تمنحها دولة ما إلى دولة أخرى أو إلى مجموعة من الدول، والذي ينجم عن المبادرات الفردية التي تتم من طرف واحد دون وجود اتفاقية مسبقة، وإذا نظرنا لعلاقات التعاون من خلال هذه الزاوية لوجدنا أنها تبرر في

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، مرجع سابق، ص 764.

[2]- أمينة رباحي، **التعاون والتنافس في العلاقات الاورو-الأمريكية ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص 10.

[3]- ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص 276.

[4]- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 219.

[5]- بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير في النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 04.

شكل مساعدات قد تكون اقتصادية أو فنية أو تقنية.

- مجال علاقات التعاون: تبرز علاقات التعاون من خلال هذه الزاوية (الأساس الذي تتم عليه هذه العلاقة التعاقدية) في علاقات التعاون في المجال الفني، وعلاقات التعاون في مجال المشروعات المشتركة. وعلاقات التعاون في مجال التبادل التجاري القائم بين الدول والتي تعتبر أكثر العلاقات التعاونية شيوعا.

أما الفرق بين التكامل والتعاون الدوليين فيرى بيلا بالاسا Billa Palassa انه يتعلق بالكم والكيف معا1، فالتكامل الدولي يعني التدابير والإجراءات التي تؤدي إلى التقليص من التفاوت والتباين بين الدول الداخلة في العملية التكاملية، أما التعاون الدولي فبعني الأعمال التي تهدف إلى التخفيف قدر من التفاوت والتباين ويعطي مثالا عن ذلك، فالاتفاقيات الدولية بشأن السياسات التجارية تدخل في مجال التعاون الدولي، بينما إلغاء الحواجز القائمة في وجه التجارة هي عمل من أعمال التكامل الدولي.

فالتكامل الدولي يتضمن مجموعة الوسائل والأدوات والسياسات وكلها تعمل على إحداث تغيرات هيكلية وسياسية للبلدان الأعضاء بينما التعاون الدولي فقد يحدث تغيرات في الدول التي يشملها العمل التعاوني لكن هذه التغيرات لا تكون بالدرجة وبالشمولية وبالعمق الذي يحدثه التكامل الدولي.

وهكذا فإن التعاون الدولي يتميز بالبساطة في تحديد المجالات والأهداف، وكذلك بساطة التغيرات التي يحدثها والآثار يمكن أن تترتب عنه، بينما التكامل الدولي يتميز بدرجة عالية من التعقيد في الأهداف والدوافع والآثار التي تنجم عنه كما أنه يتخذ حالات عديدة ومتعددة من التشابك والتلاحم بين مختلف قطاعات داخل الدول، في حين أن التعاون الدولي يمكن أن يحصل بين دولتين أو أكثر دون قيام حالة التكامل الدولي بين الأطراف المتعاونة، وعلى الرغم من أنه يمكن القول أن التعاون هو مرحلة سابقة عن التكامل إلا أنه ليس كل حالات التعاون الى حالات التكامل، فالواقع يبين لنا أن هناك دولا يوجد بينها تعاون دولي لكن من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن يقوم بينهما تكامل دولي2.

المطلب الثالث: المفاهيم المشابهة

- الاعتماد المتبادل Interdependence: حاجة الأفراد والمؤسسات والدول إلى المساعدات والخدمات في هذا العصر الذي جعلت فيه التكنولوجيا العالية العنصر البشري أشد أهمية من العنصر المادي الطبيعي. وتستخدم هذه العبارة بنوع خاص تمييزا لها عن التبعية التي تعني ضمنا أن بعض الدول أو المجتمعات تعتمد على دول أو مجتمعات أخرى دون أن تكون هذه المجتمعات الأخيرة معتمدة بدورها على الأولى أو على غيرها بل هي مكتفية ذاتيا. ولذا، فإن الاعتماد المتبادل الواعي ذو أثر سياسي فعال، في تقريب المجتمعات بعضها من بعض خلافا للتبعية التي تخلق الاحتكاك والنزاع3 .
- الشراكة Partnership: مفهوم حديث في أدبيات العلاقات الدولية ثم استعماله لأول مرة عام 1957 من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والشراكة تحمل رؤية أشمل من التعاون وقد تقتصر على قطاع محدد أو قطاعات متعددة4 .

---

[1]- رابح فضيل، **التكامل الاقتصادي العربي: معوقاته وآفاقه**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 08.

[2]- رابح فضيل، **التكامل الاقتصادي العربي: معوقاته وآفاقه**، المرجع السابق، ص 10.

[3]- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، مرجع سابق، ص 214.

[4]- صلاح عباس، **التكتلات الاقتصادية**، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 122.

واليوم وبعد زوال الحرب الباردة يطلق مصطلح جديد الشراكة يتماشى وطبيعة المرحلة، حيث تشعر البلدان العربية في العالم الثالث أنه يمكنها أن تشارك الدول الكبرى في قضايا عديدة تنموية وتعاونية، وغيرها دون ضغط وإنما بتشاور فيحصل حل المشاكل التي تربط الطرفين.

وإذا كانت الشراكة مقبولة بحد ذاتها فهي قد تكون ناقلة كفلسفة لأفكار ميثالية في العلاقات ما بين الدول والشعوب، إلا أنها من حيث الواقع فإنها تعبر عن موازين القوة بفرض القوى فيها دائماً سياسة على أخر.

إن التكامل والشراكة في الحقيقة نفس المدلول: وهو أن الحضارات الشمال أو الغرب تحاول في كل مرحلة خلق وسائل جديدة للاستمرار في بسط سيادتها على دول الجنوب، وإحدى وسائل المرحلة الجديدة تمثل فيها سمي بالشراكة وقد استطاعت أن يسيطر بهذه الوسيلة أو تلك لأنها متفوقة عسكرياً واقتصادياً ومعرفياً وتكنولوجيا1 .

- التحالف الدولي International Alliance: من ناحية القانون الدولي علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتم من خلالها اتخاذ خطوات الدعم المتبادل في حالة حدوث حرب وهي بديل لسياسة الانعزال التي ترفض أي مسؤولية تجاه سلامة دولة أخرى، ولقد ارتبطت تاريخيا سياسة التحالف بسياسة توازن القوى، وانتقدت من حيث المبدأ والدلائل التاريخية على أنها تزيد في احتمال وقوع الحرب وانتشارها2 .

المبحث الثاني: عوامل نجاح العملية التكاملية

لنجاح العملية يشترط توفر عوامل عديدة يمكن إجمالها في: الإرادة السياسية، توفر دعائم الوحدة والتعاون وأخيرا الأطر التنظيمية والتقنية للمشروع3 .

المطلب الأول: الإرادة السياسية

تعتبر الإرادة السياسية الشرط الأول الواجب توفره قبل مباشرة أي مدخل تكاملي بين الأطراف الراغبة في تشكيل اتحاد، نظرا لكون الإرادة السياسية هي الضامن الرئيسي لمواجهة أي عقبات محتملة في وجه الوحدة، إضافة إلى كونها المرجع النهائي لأي خلافات مستقبلية بين الأعضاء الذين يشكلون العملية التكاملية.

ولا يجب أن تقتصر الإرادة السياسية في اعلان الدولة عن قبولها الانضمام إلى العملية التكاملية، بل يجب أن ينعكس ذلك على نوعية القرارات وجدية المساهمات التي تنجم عن تلك الدولة في دفع المسار التكاملي إلى الإمام، كما يعتبر تحييد الخلافات السياسية أهم تحدي لاستمرار عملية التكامل الدولي.

وتتجلى مظاهر الإرادة السياسية في مدى قبول الدولة العضو الالتزام بالخضوع للسلطة فوق القومية التي يتم تشكيلها في المراحل المتقدمة للوحدة، أين يكون أمام الدولة المنتمية للاتحاد خيارا وحيدا هو الالتزام بقرارات سلطة الاتحاد أو الانسحاب وإفشال المشروع برمته.

المطلب الثاني: توفر دعائم الوحدة والتعاون

تتطلب عملية التعاون والتكامل بيم مجموعة من الدول توفر بعض المقومات والتي تعتبر كعامل دفع وتقوية لجهود الشاملة، واهم هذه المقومات

---

[1]- محمد بوعشة ، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، دار الجبل، بيروت ،1999، ص 122.

[2]- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، مرجع سابق، ص 691.

[3]- حنيش الحاج، **التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 07.

والتي يشترط توفر بعضها على الأقل لضمان عملية التعاون نذكر منها:

- المقومات القومية: أهمها اللغة والدين والانتماء فهي من الدعائم القوية لنجاح عملية التكامل والتعاون بصفة عامة، حيث يسهل التواصل بين أفراد التجمع و يجعلهم أكثر استعدادا للتضحية من أجل نجاح عملية التكامل، كما أن الإحساس بالانتماء المشترك لقومية واحدة، يسهل من عملية الاندماج و يقوي من أعمال التضامن و تقاسم تكاليف المرور إلى الوحدة الشاملة، بشرط أن لا تكبح الإرادة السياسية الضعيفة هذه القوى الشعبية و تلغي أثرها الميداني بتكبيل حريتها و تقييد هوامش حريتها ومجالات نشاطها و مساهماتها .
- المقومات الثقافية و الاجتماعية: تسهل الدعائم الثقافية الموحدة من تعزيز عوامل الوحدة، عن طريق مساهمة النخب المثقفة في بيان مزايا الوحدة وانعكاساتها على جميع أفراد الأمة الواحدة. كما أن التقاليد الاجتماعية والعادات المشتركة هي الأخرى تلعب دورا محوريا في عملية التعاون والتكامل، كتأييد فئات المجتمع لها.
- وفرة الموارد الطبيعية والاقتصادية :يعتبر توفر الإمكانيات المادية والبشرية والطبيعية عاملا مهما وضروريا في تدعيم وتسريع مراحل العملية التكاملية، مما تتيحه من مزايا إنشائية للتجارة وانتقال السلع والخدمات وزيادة الاستثمارات البينية، وبالتالي نموا اقتصاد الدول المتكتلة وتحقيق الرفاهية لشعوبها.
- توفر البنية القاعدية للمواصلات والاتصالات المتطورة :من البديهي أنه كلما زادت درجة تطور البنية التحتية للمواصلات والاتصالات، كلما أدى ذلك إلى زيادة وسهولة انسياب حركة السلع والخدمات وانتقال الأشخاص داخل حدود التكتل، وبالتالي انعكاس ذلك على تطور ورفاهية المجتمعات داخل التجمع، إضافة إلى انعكاس الأمر كله على سرعة المرور والانتقال إلى المراحل النهائية للتكامل .
- الحريات السياسية والديمقراطية: يلعب الاستقرار السياسي دورا هاما في دعم الوحدة والتكامل، و يساهم المناخ الديمقراطي واتساع هامش الحريات السياسية في إبراز المواقف الحقيقية لقوى المجتمع من أحزاب وجمعيات ومجتمع مدني من قضايا التعاون والتكامل، كما يساهم أيضا في توضيح وجهات النظر وتحفظات النخب الفاعلة في المجتمعات المعنية بالتكامل، وبالتالي ينعكس ذلك كله في نهاية الأمر على العملية التكاملية، من حيث مراجعة النقائص أو تثمين المكتسبات بما يخدم مصالح الأمة بصورة عادلة .

إن الحرية السياسية والديمقراطية تمكن من إعطاء الفرصة للمجتمع المدني بمختلف مكوناته للتعبير عن طموحاته وأرائه وتوجهاته نحو الوحدة وبالتالي المساهمة البناءة في تقييم المراحل المختلفة لعملية التكامل، تفاديا للقفز على الواقع وخدمة الأغراض السياسية ومصالح فئات محدودة من المقربين، مما يعيق مشروع التكامل ويفقده معناه الجماعي .

المطلب الثالث: التأطير التنظيمي والتقني لمشروع التكامل :

تتطلب عملية الاندماج الاقتصادي توفر الأطر العلمية ، القانونية والتنظيمية متمثلة في :

- الخلفية العلمية: تعتبر الدراسات والبحوث الميدانية المتأنية، الجادة والمعمقة بمثابة المرجعية الحقيقية في وضع السياسات و الخطط الإستراتيجية لمشروع التكامل الدولي، وبالتالي يتوقف نجاح أو فشل تلك الخطط على مدى جدية تلك البحوث والدراسات، ذلك أنه كلما اقتربت من الواقع كلما أمكن التحكم في

الانحرافات الناتجة عن التطبيق الميداني لآليات التعاون والتكامل .

- الأطر القانونية :المقصود بها السند القانوني لعملية التكامل، حيث تعتبر الاتفاقيات البينية الجماعية والقرارات الصادرة عن الهيئات السياسية والاقتصادية الجماعية، بمثابة المرجعية القانونية في تطبيق آليات التكامل .
- الهياكل التنظيمية : تقوم بالإشراف المباشر على مختلف مراحل عملية التكامل، ويتجلى دورها أساسا في العناصر التالية:

1- تأطير العمل الوحدوي و تنظيمه وفقا للاتفاقيات والقوانين الموقعة بين الدول الأعضاء .
2- تسيير و إدارة الشؤون الإدارية بمختلف مكوناتها .
3- توزيع المهام للاستغلال الأمثل للطاقات والموارد البشرية والمالية المعتمدة للمشروع الوحدوي.
4- اعتماد مبدأ التخصص في إشراف المنظمات على مختلف قطاعات التعاون المشترك، تجنبا لتداخل الصلاحيات .

المبحث الثالث: مبررات وعوائق التكامل الدولي

تتعدد الدوافع التي تجعل مجموعة من الدول تلجأ للتكتل فيما بينها وأهم تلك الدوافع نجد الدوافع السياسية والاقتصادية والتي تتعاظم في حالة وجود عدو مشترك لتلك الدول، حيث تُستغل المقومات التي تجمع بينها لتشكيل تكتل مشترك على أساس اقتصادي أو سياسي أو كليهما.

المطلب الأول: مجالات التكامل الدولي

كقاعدة عامة فان الصور الرئيسية التي تتمثل فيها عمليات التكامل لا تخرج عن إحدى المجالات التالية:

التكامل الاقتصادي : Economic Intégration ويكون ذلك بإنشاء الأسواق المشتركة بهدف تعزيز الطاقات الاقتصادية المتاحة لدى الدول الأطراف في هذه العملية التكاملية، ومن الأدوات الشائعة الاستخدام في هذا المجال :توحيد التشريعات الضريبية والجمركية، وإزالة مختلف العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع والخدمات وتمنع انسياب حركة العمل ورأس المال بين هذه الدول1 .

التكامل السياسي : Policy Intégration

ويعني إدماج المؤسسات السياسية القومية ونقل السيادة الخارجية إلى أجهزة إقليمية مشتركة والتكامل السياسي لا يحاول إلغاء الحكومات الوطنية ولكنه يقتصر على تقليل الصلاحيات المقررة لها في بعض المجالات، وفي ماعدا نموذج الوحدة الفدرالية الكاملة لا تصير هناك حاجة إلى مباشرة السيادة الكاملة على السياسات الداخلية للدول الأعضاء .

إن التكامل السياسي أصعب في تحقيقه من التكامل الاقتصادي، ذلك أن الحافز على إتمام الأخير ينبثق من توقع الدولة لدوره الايجابي في دعمه لاقتصادها الوطني، أما التكامل السياسي فهو يقيد سياسة الدولة وسلطتها في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة لمواطنيها، فضلا عن اصطدامه بالنازعات والاعتبارات القومية لما يترتب عليه من هبوط بمكانة الدولة. وثمة اعتقاد بأن التكامل السياسي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان مسبوقا بتكامل اقتصادي، أو بالأحرى فهو يأتي نتيجة له2.

التكامل الأمني: قد ينبع من نظام التحالفات القائمة، إلا أنه في حقيقية الأمر يعني أكثر من مجرد عضوية تحالف، فالتكامل الأمني يفترض أن تتفق الدول الأطراف في مثل هذه الترتيبات الأمنية الجماعية على اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية أمنها

---

[1]- محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص 282.

[2]- محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، نفس المرجع، ص 285.

المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة .

إن التكامل الأمني غالبا ما ينبثق عن المرحلة التالية للتكامل السياسي، لان مجرد إقامة التحالفات العسكرية لا يقود تلقائيا إلى إدماج أجهزة اتخاذ القرارات، كما أن العملية التكاملية في مجال الأمن المشترك Common Securityلا تظهر عادة إلا خلال الأزمات ومع تفاقم التهديدات والأخطار، أي أنها لا تحدث في الظروف العادية1 .

المطلب الثاني : دوافع التوجه نحو التكتلات :

- الدوافع السياسية: قد تكون الدوافع السياسية السبب الرئيسي للدخول في ترتيبات التكامل ويمكن ذكر أهمها :

1- التكتل من أجل درع المخاطر الخارجية2 : يسمح التكامل الاقتصادي لمجموعة من الدول، بتشكيل قوة دفاعية موحدة اتجاه العالم وممكن أن تكون قوة عسكرية، أين تعجز الدول بمفردها عن حماية أمنها بنفسها من التهديدات الخارجية، سواء لقلة إمكانياتها الدفاعية الذاتية أو لصغر مساحتها الجغرافية ، في حين يصعب اختراق أي تكتل دولي وصل إلى درجة الاندماج السياسي و الاقتصادي .

2- مواجهة المخاطر الأمنية3: نتيجة لزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء في العملية التكاملية وتزايد الترابط في شبكة المصالح بينها، فإن المجال سيكون مفتوح لتعميق التعاون اقتصاديا وسياسيا وثقافيا بين الدول مما يؤدي الى خلق شبكة معقدة من المصالح بين الدول والمجتمعات هذا قد يؤدي إلى التقليل من النزاعات والحروب.

- الدوافع القومية : و هو السعي للتكتل من أجل المحافظة على الكيانات القومية، للأمم المتقاربة على أساس اللغة و الدين والعرق أو كل ما سبق، و يعتبر هذا الدافع من أقوى أسباب التوجه نحو التكتلات الإقليمية .

- الدوافع الاقتصادية : تحقيق التنمية الاقتصادية الجماعية : فالتكامل لا يعتبر غاية مطلقة لذاته و إنما يعتبر وسيلة لتحقيق الرفاهية للمجتمعات الطامحة لتشكيل الوحدة ، وبالتالي فالسبب الرئيسي لإقامة التكامل الاقتصادي هو :

1- البحث على النمو الاقتصادي الجماعي و التنمية العادلة لجميع الأطراف.

2- توسيع السوق : من البديهي أن يؤدي الاندماج الاقتصادي لمجموعة من الدول إلى كبر حجم السوق و زيادة استيعابه للمزيد من الإنتاج وتدفق السلع والخدمات في كامل ربوع الاتحاد الاقتصادي

3- تدفق الاستثمارات : يحتاج الاستثمار إلى بيئة ملائمة ليحقق الكفاءة الاقتصادية اللازمة ، وأهمها وجود النظم القانونية والاقتصادية المشجعة على إقامة المشاريع المربحة ، التي تؤدي إلى القضاء على البطالة وزيادة النمو، وهو ما يتيحه التكامل الاقتصادي باعتباره فضاء حرا لانتقال عناصر الإنتاج .

4- زيادة الكفاءة الاقتصادية : خاصة في القطاع الصناعي الذي يشهد منافسة متزايدة في كل دول العالم ، لذلك يتيح التكامل إمكانيات كبيرة لتحسين كفاءة القطاع الصناعي ، عن طريق التنسيق بين السياسات الاقتصادية داخل التجمع الاقتصادي لمواجهة تنافسية العالم الخارجي.

---

[1]- صابر سالم، (**التكامل الإقليمي في إفريقيا دراسة تقيمية للاتحاد الإفريقي 1999-2010**)، مرجع سابق، ص 24.

[2]- صابر سالم، (**التكامل الإقليمي في إفريقيا دراسة تقيمية للاتحاد الإفريقي 1999-2010**)، مرجع سابق، ص 20.

[3]- محمد بوعشة ، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، مرجع سابق، ص 168.

5- تقوية المركز التنافسي و التفاوضي : وتزداد أهمية هذا الجانب بالنسبة للدول المتخلفة التي تعتمد على الخارج في تلبية حاجياتها الأساسية .

المطلب الثالث : عوائق التكامل الاقتصادي:

- العوائق السياسية :

1- غموض وضعف الإرادة السياسية :كثيرا ما يتم تفسير فشل التقدم في عملية التكامل إلى ضعف الإرادة السياسية أو انعدامها، و في الحقيقة أن هذا الطرح يعتبر سليما من الناحية النقدية والتحليلية، لو كان هذا الضعف السياسي يمارس بطريقة علنية وفي مواقف سياسية واضحة، لكن الإشكال المطروح هو ما إذا كانت هذه الإرادة الضعيفة هي استنتاج ضمني، مستمد من تراخي بعض الأطراف في تنفيذ الاتفاقيات البينية أو عدم جديتها في دفع العملية التكاملية إلى الأمام، رغم أن الممارسات والمساهمات الرسمية لتلك الأطراف توحي بأنها لا تعارض العملية التكاملية عن طريق الحضور الدائم في الاجتماعات الرسمية لمختلف هيئات الاتحاد وعلى أعلى المستويات و بشكل طبيعي في جميع المناسبات .

والجواب هنا يكمن في تتبع مراحل تنفيذ آليات التكامل ميدانيا، من لحظة المصادقة إلى غاية وضعها موضع التنفيذ ، حيث يمكن أن تكون الإرادة السياسية قوية في الالتزام بلوائح التكامل، في حين أن هناك قوى عكسية لا يروقها تقدم عملية التكامل وما أكثرها، ويعتبر أخطرها تلك القوى التي تكون مقربة من صنع القرار و متمكنة من القدرة على التعطيل دون أن توحي تصرفاتها بذلك .

2- العوامل السياسية الذاتية :من المعروف أن كل دولة لها أجهزتها وأنظمتها السياسية الخاصة، وبالتالي فكل قرار يعكس بالضرورة رغبة وتوجه نظام الحكم نحو قضية ما، فإذا كانت الإرادة السياسية لدولة ما مؤيدة بقوة للتوجهات التكاملية في حين أن الالتزام لا يعكس ذلك، فهذا يعني بالاستنتاج أن هناك أطرافا في السلطة تبدي رفضا ومقاومة لعملية التكامل، لدوافع تتعلق بمراكزهم ونفوذهم والسعي للمحافظة عليها بأي وسيلة، و قد تتحد هذه القوى مع أطراف أخرى في المستويات الدنيا للتنفيذ تستفيد هي الأخرى من التعطيل. وتزداد هذه الفرضيات في دول العالم الثالث، حيث غالبا ما يتم احتكار قطاعات التجارة الخارجية و الاستثمار من قبل أطراف نافذة و مقربة من السلطة قد تكون مدعومة بمجموعات تتغذى على الفساد والضبابية.

3- العوامل الخارجية : قد تتحد مصالح أطراف أجنبية مع أطراف داخلية للاستفادة من الوضع القائم في قطر ما، و بالتالي تعمل العوامل الخارجية على تغذية العوامل الداخلية الذاتية وتقوي نزعتها المعارضة للتكامل الدولي سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة .

4- الخوف من الذوبان وفقدان السيادة الوطنية: ويعتبر من العوائق الكبيرة للتكامل الدولي، حيث يؤدي إلى التباطؤ و التردد السياسي في الالتزام بشروط التكامل، خاصة في المراحل المتقدمة منه، أين يكون الالتزام بقرارات السلطة فوق القومية يتطلب التنازل عن جزء كبير من السيادة القطرية.

5- ضعف الحرية السياسية والممارسة الديمقراطية : وهو ما ينعكس على الشفافية، حيث يؤدي إلى تحكم أطراف محدودة في كامل قطاعات الدولة، وبالتالي يؤثر على قرارات

السلطة السياسية في موقفها من التكامل، كما يؤدي ضعف الحريات السياسية في استبعاد دور القوى الاجتماعية في تدعيم مشروع التكامل و رهنه في يد المستفيدين من تعطيله.

- العوائق الاقتصادية :

1- عدم ملائمة آليات التكامل لظروف كل الأطراف :كل دولة تسعى إلى التكامل إلا ولها ظروفا اقتصادية خاصة، وبالتالي إن لم تراع تلك الآليات طبيعة وظروف دول التجمع، فسرعان ما تصطدم النتائج بظروف الواقع مما ينعكس سلبا على مشروع التكامل ويرهن استمراريته .

2- عدم وضوح الإستراتيجية والأهداف :تشير نظريات التكامل الإقليمي إلى وجوب وضع أهداف و برامج زمنية مدروسة من أجل التدرج في عملية التكامل الاقتصادي وتفادي المشاكل التي تنجم عن تنفيذ آليات التكامل ميدانيا، حيث يمكن مواجهتها و معالجتها دون تعطيل مشروع التكامل .

نتائج و استنتاجات:

حكمت العلاقات الدولية مجموعة من المتغيرات المتعلقة أساسا بمفهومي التعاون والتكامل من جهة والصراع والتباين من جهة أخرى، فحاولت من خلالها الدول بناء علاقات تختلف طبيعتها من فترة زمنية لأخرى، فكانت تارة تحمل الطابع التعاوني وتارة أخرى توصف بأنها ذو طبيعة صراعية. وفي ظل اختلاف الأوضاع الداخلية والإقليمية. وبتطور هذه المفاهيم (التعاون، الصراع) خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، أصبحت توجهات الدول تقوم على أساس التعاون والتكامل في مختلف المجالات ضمن ظهور الحاجة إلى التكتل من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة. وأيضا في ظل تنامي التهديدات والتحديات التي تخص الأمن "بمفهومه الشامل، الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الثقافي، وخاصة تلك المتعلقة بتصاعد الصراعات والنزاعات الإقليمية والصراع على الموارد الحيوية (كالماء، الغاز الطبيعي والبترول). هذا ما جعل الدول تعمل على بلورة مجموعة من الآليات من خلالها تتعاون مع دول أخرى.

والتعاون الدولي يتميز بالبساطة في تحديد المجالات والأهداف، وكذلك بساطة التغيرات التي يحدثها والآثار يمكن أن تترتب عنه، بينما التكامل الدولي يتميز بدرجة عالية من التعقيد في الاهداف والدوافع والآثار التي تنجم عنه كما أنه يتخذ حالات عديدة ومتعددة من التشابك والتلاحم بين مختلف قطاعات داخل الدول، في حين أن التعاون الدولي يمكن أن يحصل بين دولتين أو أكثر دون قيام حالة التكامل الدولي بين الاطراف المتعاونة، وعلى الرغم من أنه يمكن القول أن التعاون هو مرحلة سابقة عن التكامل إلا أنه ليس كل حالات التعاون الى حالات التكامل، فالواقع يبين لنا أن هناك دولا يوجد بينها تعاون دولي لكن من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن يقوم بينهما تكامل دولي.

لنجاح العملية يشترط توفر عوامل عديدة يمكن اجمالها في: الارادة السياسية، توفر دعائم الوحدة والتعاون وأخيرا الاطر التنظيمية والتقنية للمشروع.

كقاعدة عامة فان الصور الرئيسية التي تتمثل فيها عمليات التكامل لا تخرج عن إحدى المجالات التالية: المجال الاقتصادي، السياسي و الامني

فالتعاون، بوصفه نظاماً اقتصادياً واجتماعياً حديثاً، فهو نمط من أنماط التنظيم الإنساني الذي تتحد فيه مجموعة من الأشخاص تربطهم مصالح مشتركة، يقوم على تجميع القدرات والإمكانات الشخصية والمادية، على أساس من الطوعية والمساواة في الحقوق والواجبات، ويعتمد أسلوب الإدارة الديمقراطية، ويسهم في عمليات التنمية الاقتصادية

والاجتماعية بهدف رفع مستوى حياة الأعضاء اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

قائمة المراجع

1. الكتب

- السيد عبد المنعم المراكبي: **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2001.
- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، دار كاظمة للنشر والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985.
- صلاح عباس، **التكتلات الاقتصادية**، مؤسسة الشباب الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، الجزء 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.
- محمد بوعشة ، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، دار الجبل، بيروت ،1999.
- محمد محمود ربيع واسماعيل صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت، 1994.
- ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.

2. الاعمال الغير منشورة:

- امينة رباحي، **التعاون والتنافس في العلاقات الاورو-الامريكية ما بعد الحرب الباردة**، اطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008.
- بونعاس شائب شاكر، (**التكامل الاقتصادي مابين دول اسيا ودول الخليج العربي**)، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
- حنيش الحاج، **التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
- رابح فضيل، **التكامل الاقتصادي العربي: معوقاته وافاقه**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.
- صابر سالم، (**التكامل الإقليمي في إفريقيا دراسة تقيميه للاتحاد الافريقي 1999-2010**)، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعةالجزائر 3، 2010.
- محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، رسالةماجستير في النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.